الفصل الأول

الإطار العام للبحث

1-1مقدمة

دفعت ضغوط العولمة Globalization والأحداث الأخيرة للفضائح المالية Financial Scandals التي أصابت الكثير من الشركات العالمية بصفة عامة والأمريكية بصفة خاصة، إلى ضرورة وجود مجموعة من الضوابط الأخلاقية والأعراف والمبادئ المهنية التي بدونها يصعب ضبط وتحقيق عناصر الثقة والمصداقية في البيانات والمعلومات التي تتضمنها القوائم المالية. وفي هذا الصدد بذلت الجهات المهنية جهودًا كثيرة تبلورت من خلال إرساء مجموعة من القواعد والمبادئ تحدد ممارسات وسلوكيات الإدارة وتكون ملزمة لها، فضلاً عن توافقها مع الإطار القانوني والأخلاقي، وتحد من كافة الممارسات الرديئة، وفي الوقت ذاته تحافظ على مصالح جميع المساهمين وتحقق العدالة بينهم(الخضيري 2005م).

ولقد انعكست هذه الظروف على ظهور أنواع جديدة من المصطلحات المرتبطة بالممارسات المحاسبية"Accounting Practices"منها على سبيل المثال المحاسبة الإبداعية "Creative Accounting" والمحاسبة البيئية "Environmental Accounting "ولعبة الأرقام المالية"The Financial Numbers Game" والإدارة الحاكمة أو حوكمة الشركات "Corporate Governance"، وغيرها(الرحيلي 2002م).

ويعتبر موضوع حوكمة الشركات[1] هو موضوع الساعة، حيث زاد الاهتمام بهذا المفهوم وأصبح من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها الوحدات الاقتصادية. ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل قامت الكثير من المنظمات والهيئات بتأكيد مزايا هذا المفهوم والحث على تطبيقه في الوحدات الاقتصادية المختلفة، مثل: لجنة كادبوري Cadbury Committee والتي تم تشكيلها لوضع إطار لحوكمة الشركات باسم "لجنة كادبوري لإرساء أفضل الممارسات" "Cadbury Best Practice" عام 1992م في المملكة

[1] هناك العديد من المصطلحات التي تم استخدامها للتعبير عن مفهوم Corporate Governance مثل :توجيه الشركات، الإدارة الرشيدة، حاكمية الشركات، الإجراءات الحاكمة، وسوف تستخدم الباحثة خلال هذه الدراسة لفظ حوكمة الشركات كترجمة اصطلح عليها في الفكر الإداري والمحاسبي.

المتحدة، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[2] (OECD) والتي قامت بوضع "مبادئ حوكمة الشركات" "Principles Of Corporate Governance" عام 1999م، كذلك مقترحات لجنة Blue Ribbon Committee التي قدمتها لهيئة الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1999م، كما تم إنشاء المعهد البرازيلي لحوكمة الشركات، وفي تركيا تم إنشاء المعهد التركي لحوكمة الشركات عام 2002م(خليل 2005م).

ومع تزايد الممارسات في بورصات الدول العربية وظهور العديد منها بصورة جيدة على الساحة العالمية وتزايد أعداد الشركات العربية التي يتم تداول أسهمها في البورصات العربية والعالمية، وجب الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات في الدول العربية لكي تحافظ على السمعة والكفاءة الاقتصادية لشركاتها وهو ما يؤثر في نهاية الأمر على اقتصادياتها. وهناك العديد من الدول العربية قد قامت بخطوات جادة بالتعاون مع كثير من المؤسسات الدولية لتقييم تشريعاتها الخاصة بحوكمة الشركات(السعدني 2007م). هذا، ولم تتخلف المملكة العربية السعودية عن مسايرة هذا التوجه العالمي نحو حوكمة الشركات حيث قامت بإنشاء هيئة السوق المالية وأوكلت إليها القيام بإصدار معايير لنظام حوكمة الشركات والذي يتوافق بطبيعة الحال مع البيئة السعودية.

1-2 مشكلة البحث

منذ أن بدأ انهيار الشركات الرائدة في العالم يتتابع بشكل متسارع، حاولت معظم الدول إيجاد الحلول المناسبة لمنع مثل تلك الانهيارات، لما لها من أثر سلبي كبير قد يؤدي إلى انهيار اقتصادها بشكل كامل. ومن أبرز الأمثلة على ذلك انهيار شركة انرون Enron عام 2001م[3] وشركة وورلد كوم World Com عام 2002م في الولايات المتحدة الأمريكية، وما تبعه من انهيار شركة آرثر أندرسون Arthur Andersen والتي تعتبر من كبرى مكاتب المراجعة العالمية لثبوت تورطها بانهيار شركة انرون، مما كان له وقع سلبي على أسواق الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك نتيجة للغش والتلاعب والأخطاء المحاسبية المتعمدة في القوائم المالية، والفساد الإداري والأخلاقي لإدارات الوحدات الاقتصادية ومكاتب المراجعة العالمية.

---

[2] Organization for Economic Cooperation and Development

[3] تعمل شركة Enron في مجال تسويق الغاز والكهرباء، وهى ثالث أكبر شركة على مستوى العالم في هذا المجال، وتغطى أعمالها 40 دولة، وبلغت خسائرها 60 مليار دولار، حيث انخفضت القيمة السوقية للسهم من 86 دولار إلى 45 سنت. أما شركة World Com فهي ثاني أكبر شركة على مستوى العالم في مجال الاتصالات، وتغطى أعمالها 65 دولة، وبلغت خسائرها 50 مليار دولار، حيث انخفضت القيمة السوقية للسهم من 60 دولار إلى 9 سنت.

وانعكس ذلك بالتالي على تحقيق خسائر فادحة لأصحاب المصالح، وفقد الثقة في النظم المالية والمحاسبية والإدارية والرقابية(Blanchard & Dionne 2003),(Healy & Palepu 2003)

وفي هذا الصدد اتفقت الكتابات بأن من الأسباب الهامة لحدوث انهيار الكثير من الوحدات الاقتصادية هو عدم تطبيق المبادئ المحاسبية، ونقص الإفصاح والشفافية، وعدم إظهار البيانات والمعلومات الحقيقية التي تعبر عن الأوضاع المالية لهذه الوحدات الاقتصادية. وقد انعكس ذلك في مجموعة من الآثار السلبية أهمها فقد الثقة في المعلومات المحاسبية، وبالتالي فقدت هذه المعلومات أهم عناصر تميزها ألا وهو جودتها(خليل 2005م). كما أظهرت معظم الدراسات التي أجريت للتعرف على أسباب حدوث الانهيارات الاقتصادية، وجود خلل رئيسي في أخلاقيات وممارسة مهنتي المحاسبة والمراجعة، وبناء عليها قامت الحكومة الأمريكية في عام 2002م بتطوير تشريع جديد أسمته Sarbanes-Oxley Act[4] حيث تم إلزام الشركات المدرجة في الأسواق المالية الأمريكية بالتقيد به وتطبيق جميع بنوده(القشي والخطيب 2006م).

ومن ناحية أخرى، فمن المعروف أن مهنة المحاسبة والمراجعة تلعب دورًا هامًا في رفع كفاءة سوق الأسهم والتأثير على قرارات الاستثمار فيه، وذلك من خلال القوائم المالية التي تعدها وتنشرها الشركات سواء عند إصدار أسهمها وطرحها للبيع في اكتتاب عام أو خاص، أو عند تداولها – بعد ذلك – ببورصة الأوراق المالية. حيث يجب أن توفر تلك القوائم والتقارير المالية المعلومات الصحيحة والكافية للمستثمرين في الوقت المناسب لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية على أسس موضوعية بعيدًا عن المضاربة والشائعات.

وجدير بالذكر أن مفهوم حوكمة الشركات قد ارتبط بكل من الإطار الفكري للمحاسبة والمراجعة ارتباطاً وثيقاً، نظراً لاحتواء هذه الأطر على أساليب ووسائل وأدوات ونظم هي في واقعها آليات الحوكمة الجيدة. فالحوكمة في مجملها مجموعة من الآليات النظامية والمالية التي تهدف إلى تخفيض حدة تعارض المصالح بين الإدارة وأصحاب رأس المال المستثمر في الشركة. ولقد نشأت الحوكمة بسبب مشاكل الوكالة الناتجة عن انفصال ملكية رأس المال عن الإدارة والتي قدمت من قبل إحدى الدراسات الرائدة في

---

[4] قانون Sarbanes-Oxley Act (SOA) هو قانون أمريكي تم إنشائه بسبب الفضائح المحاسبية المتعلقة بشركات(Arthur Andersen - Enron WorldCom –) وهو قانون يهدف إلى الدقة وزيادة الثقة في تقارير وسجلات الشركات ويقوم بتغطية بعض القضايا الهامة مثل (إنشاء مجلس الرقابة على شركات المحاسبة – مسئولية الشركات – استقلالية مراجع الحسابات – تعزيز الإفصاح المالي – التصديق على التقارير المالية – حظر القروض الشخصية إلى أي موظف تنفيذي...) وأكد القانون على ضرورة أن يكون للشركات وظيفة " مراجع داخلي" يكون معتمد من جمعية " مراجعي الحسابات الخارجيين " يتمتع باستقلالية تامة، كما أشار إلى أن سلامة وصلاحية القوائم والتقارير المالية هي مسؤولية المدراء التنفيذيين والمدراء الماليين.

الاقتصاد المالي (Jensen & Meckling 1976)، وتم تطوير تلك الآليات منذ ذلك التاريخ على مدى ما يزيد عن ربع قرن من البحث العلمي. وتنطوي حوكمة الشركات في جزء منها على آليات محاسبية مثل معايير المحاسبة والمراجعة والرقابة الداخلية والخارجية إلى جانب الآليات القانونية والنظامية والمالية(Denis 2001). ومن هذا المنطلق أكدت الحوكمة على أهمية الإفصاح والشفافية وتوفير كافة المعلومات لأصحاب المصالح والمساهمين إلى جانب المصداقية في هذه المعلومات من خلال التأكيد على دور لجان التدقيق ومجلس الإدارة والمراجع الخارجي. مما يفرض – من وجهة نظر الباحثة – ضرورة بذل الجهود البحثية لدراسة إمكانية تطبيق نظام حوكمة الشركات في مجال كفاءة سوق الأسهم.

وبناء على ما سبق تتركز مشكلة هذا البحث في دراسة دور تطبيق حوكمة الشركات في رفع كفاءة سوق الأسهم في المملكة العربية السعودية.

1-3 أهمية البحث

من خلال العرض السابق لطبيعة المشكلة يتضح للباحثة أن انهيار الكثير من الوحدات الاقتصادية قد أدى إلى ضياع حقوق أصحاب المصالح بها وبصفة خاصة المستثمرين الحاليين، كما أدى إلى فقد ثقة المستثمرين الحاليين والمرتقبين في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير والقوائم المالية لهذه الوحدات، لذا كان الاهتمام بتطبيق نظام حوكمة الشركات هو المخرج لكل هذه السلبيات، وبذلك حاز على اهتمام مختلف الكتاب والباحثين في المجالات المختلفة المحاسبية والاقتصادية والإدارية والقانونية، وأصبح حقلًا خصبًا للبحث والدراسة للاستفادة من مزاياه وإيجابياته المتعددة التي أيدتها العديد من الكتابات.

وبناء على ما سبق، تنبع أهمية هذا البحث من خلال تناوله لموضوع من الموضوعات الهامة خاصة في ظل توجه عام لتطبيق حوكمة الشركات. وتبدو الحاجة ملحة لهذا البحث للتأكيد على أهمية التوسع في تطبيق نظام حوكمة الشركات، مما سينعكس على قرارات المستثمرين وحركة سوق الأسهم. كما يعد هذا البحث محاولة ومساهمة في سد الفجوة في الدراسات والأبحاث ــ خاصة العربية ــ في مجال حوكمة الشركات ودور تطبيقها في رفع كفاءة سوق الأسهم السعودية.

1-4 هدف البحث

يهدف هذا البحث بصفة أساسية إلى تقديم دراسة شاملة ووافية عن طبيعة نظام حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية، وتوضيح أثر تطبيق حوكمة الشركات في رفع كفاءة سوق الأسهم في المملكة العربية السعودية. ويتحقق الهدف الرئيسي للبحث من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

1 – وضع إطار عام لحوكمة الشركات من واقع الدراسات المحاسبية والاقتصادية والمالية.
2 – تقييم الوضع الحالي لسوق الأسهم السعودية ومدى حاجته لتطبيق نظام حوكمة الشركات.
3 – التعرف على إيجابيات ومزايا حوكمة الشركات وكيفية الاستفادة منها في رفع كفاءة سوق الأسهم.
4 – تحديد مدى صحة فروض البحث والتي تتناول اختبار العلاقة بين وجود إطار فعال لتطبيق حوكمة الشركات و كفاءة سوق الأسهم .
5 – طرح بعض التوصيات والمقترحات التي من شأنها رفع كفاءة سوق الأسهم من خلال تطبيق حوكمة الشركات.

1-5 منهج البحث

سيتم الاعتماد في هذا البحث على " المنهجية النظرية الإيجابية " (Positive Theory) التي استخدمت استخدامًا واسعًا في البحوث المحاسبية، حيث تقوم على بناء مجموعة من الفرضيات التي تساعد على إيجاد تنبؤ قوي وممكن عن الأحداث والوقائع المختلفة، وتتيح أسلوبًا استنباطيًا يعتمد على مجموعة محددة من الملاحظات التي قد تكون حقيقية أو افتراضية(المطيري ومتولي 2002م). وتحقيقا لأهداف البحث، فإن الباحثة سوف تعتمد في هذه الدراسة على محورين أساسيين. أولًا: الدراسة النظرية، وذلك بالاستناد إلى العديد من المراجع ذات الصلة بموضوع البحث من كتب وأبحاث ودوريات علمية متخصصة ومواقع على شبكة المعلومات الدولية(الإنترنت)، ثانيًا: الدراسة الميدانية، من خلال تصميم استمارة استبيان يتم توزيعها على مجموعة من الفئات وهم: المحللون الماليون، والأكاديميون المتخصصون في الجامعات السعودية، والمحاسبون القانونيون العاملون في مكاتب المراجعة، وأخيرًا وسطاء التداول، للتعرف على دور تطبيق حوكمة الشركات في رفع كفاءة سوق الأسهم. وقد قامت الباحثة بتصميم قائمة الاستبيان وتوزيعها على عينة الدراسة ومن ثم تحليل النتائج باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، حتى تتمكن الباحثة من استخلاص النتائج التي ستبنى عليها التوصيات.

1-6 فروض البحث

ويختبر هذا البحث الفرض الرئيسي التالي:

هناك علاقة ذات معنوية إحصائية بين وجود إطار فعال لتطبيق حوكمة الشركات وكفاءة سوق الأسهم السعودية.

وبهدف اختبار الفرض الرئيسي للدراسة، ستقوم الباحثة باختبار الفروض الفرعية الآتية:

1- هناك علاقة ذات معنوية إحصائية بين تطبيق الإفصاح والشفافية وكفاءة سوق الأسهم السعودية.

2- هناك علاقة ذات معنوية إحصائية بين الالتزام بالحفاظ على حقوق المساهمين وكفاءة سوق الأسهم السعودية.

3- هناك علاقة ذات معنوية إحصائية بين المعاملة المتساوية للمساهمين وكفاءة سوق الأسهم السعودية.

4- هناك علاقة ذات معنوية إحصائية بين قيام مجلس الإدارة بمسؤولياته وكفاءة سوق الأسهم السعودية.

5- هناك علاقة ذات معنوية إحصائية بين الاهتمام بحقوق أصحاب المصالح وكفاءة سوق الأسهم السعودية.

6- لاتوجد فروق معنوية بين متوسطات إجابات مجموعات عينة الدراسة.

1-7 حدود البحث

يحد هذا البحث الحدود الآتية :

1- يقتصر البحث على بعض آليات حوكمة الشركات بالقدر الذي يخدم هذا البحث.
2- يقتصر البحث على النواحي المحاسبية والاقتصادية لحوكمة الشركات دون التعرض للجوانب القانونية لها إلا في حدود ما يفيد تحقيق أهداف البحث.
3- لن يتناول البحث دور لجان المراجعة إلا بالقدر الذي يخدم هذا البحث.

1-8 خطة تنظيم البحث

تحقيقًا لأهداف البحث تقوم الباحثة بتناول موضوع البحث من خلال تقسيمه إلى ستة فصول وذلك على النحو التالي:

الفصل الأول: (الإطار العام للبحث) ويتضمن المقدمة ومشكلة البحث وأهمية البحث وأهداف البحث ومنهجية البحث وحدود البحث وفروض البحث بالإضافة إلى خطة تنظيم البحث.

الفصل الثاني: (الجهود البحثية السابقة) وتم فيه مناقشة واستعراض الأدبيات والدراسات العربية والأجنبية المتعلقة بتطبيق حوكمة الشركات في مجال سوق الأسهم .

الفصل الثالث: (الإطار العام لحوكمة الشركات) ويتناول هذا الفصل مفهوم حوكمة الشركات من حيث نشأته وأهميته ومزاياه وأهدافه وذلك في ضوء ماورد في الأدب المحاسبي.

الفصل الرابع: (حوكمة الشركات في سوق الأسهم السعودية) وتتناول الباحثة في هذا الفصل مفهوم كفاءة سوق الأسهم، ونشأة سوق الأسهم السعودية ومدى كفاءته وحاجته لتطبيق نظام حوكمة الشركات.

الفصل الخامس: (منهجية البحث وتصميم الدراسة الميدانية) وقد تم تخصيصه لاستعراض المنهجية المتبعة في هذا البحث، كما تناول عينة ومجتمع البحث وتصميم أداة الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة لتحليل النتائج.

الفصل السادس: (الخلاصة وأهم النتائج والتوصيات) ويتضمن خلاصة البحث وعرض أهم النتائج التي تم التوصل إليها من الدراسة الميدانية، وتقديم مجموعة من التوصيات التي من شأنها المساهمة في رفع كفاءة سوق الأسهم من خلال التطبيق الفعال لحوكمة الشركات.